

يقرر :

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) ،

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة ستة أشهر أخرى ، أي حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٧ ،

(ج) أن يرجو من الأمين العام أن يقدم ، في نهاية هذه الفترة ، تقريراً عن التطورات الحاصلة في الحالة ، وعن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) .

اعتمد بالإجماع في  
الجلسة ٣٧٢٢ .

#### مقررات

في الجلسة ذاتها ، وعقب اعتماد القرار ٥٩٠ (١٩٨٦) ، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي (٢٥) :

"فيما يتعلق بالقرار المتخذ توا بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التكميلي التالي باسم مجلس الأمن :

"كما هو معروف ، جاء في الفقرة ٢٤ من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (٢٤)

· S/18487 (٢٥)

"وفي هذا الصدد ، أحاطوا علماً ، مع الارتياح ، بما أعربت عنه السلطات اللبنانية من عزمها على نشر وحدة نظامية من جيشها في منطقة القوة ، وذلك بالاتصال الوثيق معها ، وفقاً لأحكام القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) .

"ويطلب أعضاء مجلس الأمن مرة أخرى بالإحراج من جميع الأطراف المعنية أن تقدم مساعدة غير مشروطة إلى القوة في الاضطلاع بولايتها ، كما يطالبون بإنهاء أي وجود عسكري في جنوب لبنان لا تقبل به السلطات اللبنانية . وهم يرجون من الأمين العام تكثيف جهوده في سبيل تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) تنفيذاً فعلياً وكاملاً" .

وفي الجلسة ٣٧٢٢ ، المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، باشر المجلس مناقشة البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (٢١)" (S/18453) .

القرار ٥٩٠ (١٩٨٦)

المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦

إن مجلس الأمن ،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (٢٤) ،

(٢٤) المرجع نفسه ، الوثيقة

· S/18453

وسلامة اراضييه ، يعربون عن بالغ قلقهم إزاء ما يجري هناك حاليا من تصعيد للعنف الذي يمس السكان المدنيين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وحولها . ويناشد أعضاء المجلس جميع الاطراف المعنية ممارسة ضبط النفس من اجل إنهاء أعمال العنف هذه . كما يناشدون جميع الاطراف المعنية اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من معاناة السكان المدنيين . وهم يحثون جميع المدنيين على تسهيل الجهود التي تبذلها مختلف وكالات الأمم المتحدة ، ولاسيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ، لتقديم المساعدات الإنسانية" .

ما يلي : بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع اسرائيل - سوريا ، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسمن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط ولحين أن يتم ذلك . ويعكس بيان الأمين العام هذا وجهة نظر مجلس الأمن" .

وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، وبعد إجراء مشاورات ، أصدر الرئيس البيان التالي باسم أعضاء مجلس الأمن (٣٦) :

"إن أعضاء مجلس الأمن، إذ يضعون في اعتبارهم سيادة لبنان واستقلاله